وبعضها مما تأخر • ولابد من اعتبار قيد الحيثية اي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال من حيث هي
كذلك ليتم امر الاحتراز به • والا لدخل فيه بعض المحسنات والاحوال النحوية والبيانية التي ربما يقتضيها
الحال فان الحال ربما يقتضي تقديما او تأخيرا يبحث عنه النحوي • وربما يقتضي السجع وغيره وربما
يقتضي ايراد المجاز والتشبيه • فلولا قيد الحيثية لدخلت هذه الامور التي تعلقت بعلوم اخر
في المعاني لكن الوضح في الاشعار بالحيثية تعليق الحكم بالمشتق ثم بالموصول الذي صلته مشتقة •
واشعار الموصوف بهذا الموصول بقيد الحيثية خفي ولذا قال الشارح المحقق • وفي وصف الاحوال بالموصول
التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال قرينة خفية على اعتبار الحيثية • واما قوله ولولا اعتبارها
للزم ان يكون علم المعاني عبارة عن تصور هذه الاحوال او التصديق بوجودها اذ لا يفهم من معرفة
الشيء الا هذا • ففيه ان قولهم العلم ادراك المركب والمعرفة ادراك البسيط يشمل تصور البسيط
والمركب والتصديق المتعلق بهما مطلقا • والعلم في التعريف اما بمعنى الملكة او المسائل والتصديقات
بها فكيف يكون تصور هذه الاحوال والتصديق بوجود هذه الاحوال الجزئية داخلين فيه
وانما يختل التعريف لانه يلزم ان يكون علم المعاني ملكة او تصديقا بمسائل او مسائل تعرف بها هذه
الاحوال او وجودها • والظاهر انه ليس كذلك • وقد عرف صاحب المفتاح المعاني بانه تتبع
خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها
عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره • وعدل المصنف عنه الى ما هو اخصر منه واوضح كما
لا يخفى • ولانه تعريف بالمباين اذ التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه كما اعترض به في الايضاح •
وما اجاب به القوم عنه من ان المراد بالتتبع المعرفة على اطلاق السبب وارادة ما هو مسببه
تنبيها على ان المعاني تلك المعرفة دون معرفة اللغة ومعرفة العرب على ما قيل ودون المعرفة بالطبيعة
كما تقول يرده انه يأبى عن ارادة المعرفة بالتتبع قوله ليحترز بالوقوف عليها اذ اللائق ح ليحترز بها
وانه ليس المعاني معرفة للخواص المذكورة بالتتبع لانه التصديق بالقواعد لا معرفة الخواص الجزئية لان
المتبادر منه معرفة الخواص بالتتبع والحمل على معرفتها اجمالا بعد المعرفة الحاصلة بتتبع جزئيات الخواص
تجاوز عن الحد في التكلف وليس من جهات العدول كما ظنه بعض شراح المحقق ان العلم بتعريفه يوجب
الدور • وان اعترض به المصنف في الايضاح حيث قال فسر التراكيب بتراكيب البلغاء ومعرفة
التراكيب في تعريفه تتوقف على معرفة البليغ المتوقفة على معرفة بلاغة المتكلم وقد عرفها في كتابه
بانه بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حد الاختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها • وايراد انواع التشبيه

والمجاز

والمجاز والكناية على وجهها • فان اراد بالتراكيب تراكيب البلغاء وهو الظاهر فهو متجه جاء الدور • وان
اراد غيرها فلم يبينه هذا الاعتراض لا يتجه على تعريفه لو ذكره المصنف في كتابه لانه عرف فيه بلاغة المتكلم بما لا
يتوقف معرفته على معرفة المتكلم البليغ لكن نعم الجواب ما اجاب به الشارح حيث قال المراد بالتراكيب تراكيب
ذلك المتكلم كانه قال بلاغة المتكلم ان يكون بحيث يورد كل تركيب له في المورد الذي يليق به المقام فمعنى
توفية خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال • وقوله في تأدية المعاني وتوفية
خواص التراكيب حقها • وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها ناظر الى هذا القصد •
والهداية بالغ في ظهور هذا المعنى حيث قال لا يفهم الا هذا • فالمناقشة بانه يمكن ان يراد ببلوغه في تأدية
المعاني حد الاختصاص بتوفية مثل خواص تراكيب البلغاء حقها • وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية
على وجهها ليس على سنن التوجيه وان وقع عن السيد السند الشريف النبيه • واما ما اعترض به على
الشارح من انه لم يعرف لتراكيب هذا المتكلم خواص حتى يضاف اليها وحكم بسببه على هذا الجواب بانه ليس
بشيء • فدفعه ان الخاصة هي الداعية الى الخصوصية مفيدة زائدة على اصل المعنى وافادها التراكيب المتكلم
لا تستدعي معرفة خواص لها • نعم يتجه ان تعريف بلاغة المتكلم يستلزم الدور لان السكاكي عرف الخاصية
بما اخذ فيه البليغ • والعجب انهم احتاجوا في اثبات الدور الى الترديد في التراكيب لم يلتفتوا الى
ما ذكره في الخاصية • وما الجأ الكلام الى ايراد تعريف السكاكي فلا نرى بدا من شرح قوله وما يتصل بها
من الاستحسان وغيره فانه مما استصعبه جلة الاقوام • وزل فيه الاقدام • ولم يترشح حتى بيانه من اقلام
فان الشارحين جمهورهم ذهبوا الى ان المراد بالاستحسان المحسنات البديعية • وبغيره الاستحسان الذي يقع
منهم هفوة او كاستعمالهم المستهجنات في الاصطلاحات والعجوبات فذكر المحسنات البديعية في تعريف المعاني
واشار بذكر الاتصال الى انها خارجة من المعاني ملحقة بالخواص في التزيين الا ان تزيينها عرضي
وتزيين الخواص ذاتي • ولا يخفى انه اف للتعريف لانه لا مدخل له في الاحتراز عن الخطأ في تطبيق الكلام
على ما يقتضي الحال ذكره • ولا يتوهم من ذكر الاتصال انه خارج من المعاني فان معلومات علم قد يتصل بعضها
ببعض في ذكره في التعريف اف للتعريف لانه يفيد ح دخولها في معلومات المعاني • والسيد السند ذهب
الى ان الضمير وما يتصل بها الى التراكيب اي تتبع ما يتصل بالتراكيب من معرفة ان اشتمالها على
الخواص هل يستحسن او يستهجن اذ التركيب لو كان مثلا قد يستحسن من متكلم في مقام فيحمل على انه قصد ما تقتضيه
ولا يستحسن من آخر في ذلك المقام لسوء ظنه به فلا يحمل على قصده بل على ان صدوره عنه اتفاقي • وكذا
حال المخاطب • وقد صرح بذلك المفتاح حيث قال ومن متممات البلاغة ما قد سبق الى ان نظم الكلام

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)